الدور الإقليمي لتركيا في ظل الثورات العربية

بيسان مصطفى موسى

أستاذة مساعدة – أ – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

الملخص :

شهدت تركيا تحولا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا بارزا منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002 حيث كانت تركيا خلال الحرب العالمية الأولى تعتمد سياسة الحياد في علاقاتها مع الدول وبعد الحرب العالمية الثانية تحولت في إستراتيجيتها وأصبحت منحازة للمعسكر الغربي خاصة بعد انضمامها لحلف شمال الأطلسي وعضوا فعالا في المنطقة لخدمة المصالح الأمريكية كما أنها أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الصهيوني وانضمت للكثير من التحالفات والمؤسسات الدولية وبدورها الولايات المتحدة كانت تقدم كل الدعم لتركيا.

وعرفت تركيا بالانقلابات العسكرية التي أثرت على الحياة السياسية إلى أن جاءت أحداث 11 سبتمبر2001 فغيرت في المفاهيم البنوية والظواهر السياسية والتي جاء معها اعتلاء حزب العدالة والتنمية وتوالي نجاحاته داخليا وإقليميا ودوليا وأخذت السياسة الخارجية التركية تعرف تحولا كبيرا وتوسيع في استراتيجياتها وفق إعادة صياغة الأمن القومي والتكامل الداخلي واعتماد الدولة النموذج وموارد وإمكانيات الدولة من خلال الاعتماد على البات السياسة الخارجية التركية المتمثلة في القوة الناعمة كبديل للقوة العسكرية وإستراتيجية الاحتواء والمبادرة لامتصاص أي مشكلات أو توترات في المنطقة وسياسة تعدد الأبعاد ودور الوسيط ومن خلال الاعتماد على الأسلوب الدبلوماسي في التعامل مع الدول المجاورة.

وأصبح من خلال تحولات الإطار المؤسساتي للناظمة السياسية العربية وظهور الدولة الإسلامية لبلاد الشام والعراق (داعش) والاختراقات الأمنية والعسكرية التي أثرت

على المنطقة العربية ضرورة تشكيل نسق جديد قائم على مجموعة المتغيرات. كل هذه التوترات في المنطقة العربية خلقت قراءة جديدة لإعادة تشكيل خريطة سياسية في الواقع العربي من العراق الى اليمن ال سوريا إلى ليبيا إلى تونس دون أن ترسي الأمور إلى إعادة تقويم الكيان البنيوي للدولة.

مقدمة :

شهدت تركيا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين حضورا سياسيا وإقليميا ودبلوماسيا بارزا باتجاه إعادة التموضع في دورها الاستراتيجي وفي علاقاتها بمحيطها الحضاري والتاريخي. من خلال عملية التحول السياسي والايديولوجي باعتلاء حزب العدالة والتنمية في 2002 لسدة الحكم.

وهنا تعين على تركيا إعادة توجيه علاقاتها وسياستها الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد والتنظير للعمق الاستراتيجي والدولة النموذج والسياسة الناعمة من خلال تصفير المشكلات، محددات تتماشى والمستجدات الراهنة على الساحة الدولية وعليه نطرح الإشكالية التالية: هل الدور الإقليمي لتركيا مرهون بالفكر الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية الذي انطلق منذ 2002؟ أم بتغير الأنماط السياسية التي طرحتها الثورات العربية؟

تركيا في مرحلة الحرب الباردة والولاء الغربي:

التزمت تركيا الحيادية خلال الحرب العالمية الأولى (1939-1945) محققة مكاسب من كلا الطرفين المتنازعة في الحرب، ولكنها أحست قبيل الحرب إن الحلفاء على وشك الانتصار فانضمت إليهم في 23 فيفري 1945 وأعلنت عدائها على ألمانيا، ولذا فقد اعتبر ذلك انتصارا ديبلوماسيا. وحتى ترضي الغرب قامت بمجموعة من الإصلاحات منها إكساب النظام السياسي والسياسة العامة مظهر المدنية أكثر ليصبح منفتحا داخليا يتوافق والظروف العالمية المتغيرة.[1]

هذه التوازنات الجديدة التي ظهرت في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والعناصر الدولية الجديدة التي توجهها هذه التوازنات [2]،أدت بالسياسة التركية إلى أن تكون بين خيارين لا ثالث لهما، إما المعسكر الغربي وإما المعسكر الشيوعي، فانحازت لعوامل عديدة إلى المعسكر الأول.[3]

وكان أولها من خلال البراغماتية البحتة في اتخاذ قرار يأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية التركية،حيث اعترفت تركيا أول دولة إسلامية بالكيان الصهيوني عام 1949 في مناخ لم يكن العرب يتقبلون حتى مجرد التفكير بهذا الكيان. وفي 1950 تم افتتاح سفارتها في تل ابيب، وفي نفس الأثناء حاولت تركيا امتصاص نقمة العرب عليها عبر المشاركة في مشروع تأسيس منظمة غوث اللاجئين (الأونروا) وتامين الحماية والمساعدة لهم.[4]

في أوت 1950 تقدمت تركيا بطلب الانضمام والعضوية في حلف شمال الأطلسي عندما أعلن وزير خارجيتها آنذاك «سيكون امتحانا حقيقيا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا». ولتأكيد صدقية توجه تركيا الغربي – الأمريكي، اندفع الرئيس التركي عدنان مندريس آنذاك بجيشه للقتال في كوريا وأثبتت تركيا كفاءتها في الحرب الكورية إلى جانب التحالف، ما عكس صديقتها وكان لها قبول عضويتها في حلف شمال الأطلسي في 1952.[5]

وكان لتركيا في 1949 أن انضمت إلى مجلس أوروبا الذي كان بداية التحالف مع واشنطن، كما تم أدراج تركيا كذلك في مخطط مارشال في جويلية 1948، واذ تعتبر من الدول المؤسسة لمبدأ ترومان الداعم للنظام الرأسمالي في مارس 1947 وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية.[6]

وكان الالتزام الأمريكي بمساندة تركيا تجلى في صورة دعم مادي مباشر حيث سمح الكونغرس بتقديم مساعدة مالية لتركيا بلغت قيمتها 150 مليون دولار خصصت لشراء عتاد حربي ولتغطية بعض الحاجيات العسكرية كما قررت الولايات المتحدة تنصيب بعثة عسكرية دائمة في انقرة.[7]

وهكذا جاء الموقف التركي السلبي بدافع المساومة لكي تتولى فيه تركيا دورا قياديا المنطقة العربية مكفولة بدعم الغرب ومساندته. وقد أوكلت لتركيا مهمة لقيادة الشرق الأوسط من خلال مشروع قدم في 11 أكتوبر 1951من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا أطلق عليه حلف «قيادة الشرق الأوسط» الذي رفضته الدول العربية وما تلاه من مشاريع في عام 1952، مثل مشروع «منظمة الشرق الأوسط للدفاع» وفي ماي 1953 أعلن عن خطة «حلقة الدفاع الشمالي» التي توجت المساعي التركية في إقامة حلف بغداد عام 1955.[8]

وعلى امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وكان الدور التركي فاعلا لكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية والتحررية.[9]

وعمقت الفجوة حين وصفت تركيا من قبل الغرب ب»العميلة» للغرب والمنفذة لسياسته في المنطقة بإشراف دولي يعبر عن الموقف الأمريكي نفسه. وما زاد من تأزم العلاقات العربية مع تركيا تصويتها في الامم المتحدة في عام 1957 ضد استقلال الجزائر تضامنا مع حلف الناتو.[10]

كان ذلك إيذانا بتحولات جدية في السياسة الخارجية التركية امتازت بالاقتراب الكبير من الغرب ودخول متسرع في استقطابات الحرب الباردة التي ما لبثت أن ألقت بثقلها على السياسة الدولية.

حيث أعطت المواقف التركية وكذلك متطلبات الموقع الجيواستراتيجي واستراتيجيات الحرب الباردة بين الغرب والشرق تركيا فرصة لتكون قريبة من الغرب. بل وأحد الأعضاء المعول عليهم في سياسات حلف الناتو بشكل مؤكد[11]

انتهت الحرب الباردة عام 1990 وتفكك الاتحاد السوفياتي وزال خطر الشيوعية وانهار حلف وارسو. وباختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية وتراجع دورها بظهور قطب عالمي وحيد *الولايات المتحدة* ومع ذلك استمرت تركيا في أن تكون لصيقة بالمشروع الغربي ومع ذلك بقيت محتفظة بأهميتها الاستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط وتتحكم في مضيقي البوسفور والدردنيل.[12]

دور الانقلابات العسكرية في الحياة السياسية:

اعتبر الديمقراطيون أن مبادئ أتاتورك ليست عقيدة وإنما هي إيديولوجية مرنة يمكن تفسيرها وتأويلها وعليه فقد مارس الديمقراطيون سياسة متسلطة بصورة متسارعة إلا أن ذلك لم يحقق لهم الشعور بالأمن. فقد كانوا متخوفين من موقف المؤسسة العسكرية خاصة بعد أن اتبعوا سياسات لها طابع انتقامي واحترازي وتحكموا بالبلاد بصورة غير مسبوقة وحصنوا قاعدتهم الانتخابية وغيروا من قيادات الجيش وحصلوا بفعل ذلك على سجل سيئ من القوانين والسياسات القمعية والأوضاع المتردية لحقوق الإنسان والحريات العامة.

فكان الاستياء العام وتوترت العلاقة مع المؤسسة العسكرية خاصة بعد المظاهرات والاضطراب العام وأعمال العنف وتوقف الحياة السياسية في البلاد. فكان الانقلاب العسكري الأول في 27مارس 1960 الذي نفذته القوى الراديكالية وصغار ضباط المؤسسة العسكرية. ومن خلال هذا الانقلاب أحيا العسكر النظرة الايجابية للجيش في الحياة السياسية التركية.[13]

وشكل قادة الانقلاب هيئة للحكم تحت تسمية «هيئة الوحدة الوطنية» وقد شهدت منافسات وصراعات وحتى تصفيات. وأقر دستور جديد في جوان 1961 منح المؤسسة العسكرية دورا جوهريا في السياسة العامة من خلال تشكيل «مجلس الامن القومي» مهمته مناقشة القضايا التي تخص الأمن القومي.[14]

وجرت الانتخابات العامة الأولى بعد الانقلاب في أكتوبر 1961 وتشكلت عدة حكومات ائتلافية ونشطت الحياة السياسية وكانت المخاوف من سيطرة اليسار على الحكم في قلب الدوافع التي جعلت المؤسسة العسكرية تعمل على تحطيم المنظمات اليسارية الشيوعية.[15]

وأدى كل ذلك إلى اضطرابات وأعمال عنف وفشلت الحكومة والمؤسسات الأمنية في استعادة الأمن، فكان الانقلاب العسكري الثاني في مارس 1971 استجابة لتأزم الوضع في الحياة السياسية وفشل الحكومات المدنية في إيجاد الحلول للمشكلات المستعصية. وجرت الانتخابات الأولى بعد الانقلاب في صيف 1973 ودخلت البلاد في حكومات ائتلافية متعاقبة مما شكل عدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف الأهلي الداخلي بين اليسار واليمين مما عجل في حسم الموقف المتردد للمؤسسة العسكرية اتجاه القيام بانقلاب ثالث مرة أخرى في سبتمبر 1980 ،حيث تلقى الجنرال ايفرين تأكيدات وتعليمات من الولايات المتحدة من اجل تولي السلطة مباشرة وإعادة الاستقرار لبلد له أهمية إستراتيجية كبيرة في دعم سياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة.[16]

وأسس الانقلاب مجلس الأمن القومي الذي قاد البلاد فعليا حتى إجراء الانتخابات العامة في نوفمبر 1983 فعلق هذا المجلس الدستور وحل البرلمان والنقابات والمنظمات المهنية ومنع الإضرابات وتجاهل الرأي العام العالمي، حيث عمل مجلس الأمن القومي على إعادة البناء السياسي الدستوري للبلاد، فجرى الاستفتاء على الدستور. وكان اهتمام حكومة تورغوت اوزال متركزا على الشأن الاقتصادي، فضلا عن الدعم الغربي عموما والأمريكي خصوصا.

وتخلصت تركيا من النظام الانقلابي وتغيرت السياسة فيها بعد أن جرت الانتخابات وفاز فيها الحزب الحاكم حزب الوطن الأم. وفي31 أكتوبر1989 انتخب المجلس الوطني تورغوت اوزال رئيسا للجمهورية.وعلى الرغم من أن انتخاب اوزال كان شرعيا من الناحية القانونية إلا انه لم يكن متمتعا بشرعية شعبية.[17]

وشكلت أزمة احتلال العراق للكويت في 1990 أزمة جديدة في العلاقات المدنية العسكرية فقد سلك اوزال سياسة خارجية شخصية وكانت اتصالاته مع الرئيس

الأمريكي جورج بوش أكثر منها مع الحكومة وقادة الجيش لتنطلق منها العمليات العسكرية تجاه العراق.[18]

استمرت الأزمات السياسية العامة في تركيا فمن تداعيات حرب الخليج الثانية والمسألة الكردية في شمال العراق وتأزم العلاقات مع الجوار السياسي والتقليمي وخاصة سوريا وإيران واليونان حول المياه والأمن والحدود والسياسات الإقليمية فضلا عن الثورة الكردية المسلحة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وزاد التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل قانون الطوارئ وبروز الحركة الإسلامية حيث احتل حزب الرفاه برئاسة نجم الدين اربكان الموقع الأول في الانتخابات النيابية في 1995 الأمر الذي زاد في التوتر بين العلمانيين والإسلاميين والجيش مما أدى إلى نصف انقلاب عسكري سلمي في فيفري 1997.[19]

وطلب مجلس الأمن القومي توصية تضمنت صون مبادئ العلمانية واتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية بشان التعليم الديني وإشراف وزارة التربية على المدارس الدينية ومنع النشاطات الدينية. فكانت موافقة نجم الدين اربكان على هذه التوصيات بمثابة التأكيد على الانقلاب الناعم ومن ثم حل حزب الرفاه بقرار من المحكمة العليا في جانفي 1998 لتتأسس في ديسمبر 1997 حزب الفضيلة وقامت المحكمة الدستورية بحل الحزب مرة أخرى في جوان 2001 مما تمخض عنه حزبان الأول حزب السعادة في جويلية 2001 وحزب العدالة والتنمية في اوت 2001 لتبدأ صفحة جديدة في مكانة تركيا إقليميا ودوليا من خلال سياستها الخارجية المؤثرة بصفتها لاعبا محوريا على الخريطة الجيواستراتيجية.[20]

معالم السياسة الخارجية التركية وفقا للعثمانية الجديدة :

شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على أكثر من صعيد، وبخاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف إلى درجة كبيرة عما كان عليه من قبل وبخاصة باتجاه الولايات المتحدة التي راحت تحارب الإرهاب أينما كان. هذه البيئة موائمة لتركيا من اجل الدخول في تفاعلات أمنية وسياسيه وإستراتيجية في مختلف المناطق والأقاليم التي تناخمها. وترافق ذلك مع تغييرات داخلية تمثلت بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002، وما سبقه من تغييرات على صعيد المواجهة بين الأكراد والدولة واعتقال الزعيم الكردي عبد الله اوجلان في فيفري 1999.

وفي جويلية 2007، وللمرة الثانية، حقق حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية فوزا ساحقا اكتسبت تركيا من خلاله دفعا قويا بالميل تدريجيا للخروج من

النمط الانعزالي المتردد واستمرارا لسياسة الرئيس توغورت.[21]، التي دعت إلى توسيع إستراتيجية تركيا من* بحر الادرياتيك في الغرب إلى حدود الصين في الشرق*.

وقد ارجع العالم السياسي التركي ضياء اونيش فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الى ثلاثة عوامل:

أولا – لأن حزب العدالة والتنمية استفاد من إخفاق الأحزاب التقليدية.

ثانيا– لأن حزب العدالة والتنمية تمكن من جمع المرابحين والخاسرين في ظل العولمة وبذلك حقق الصلة بين مجموعات الناخبين من كل الطبقات.

ثالثا– استطاع الحزب الاستفادة من نجاح تجربة حزب الرفاه الاسلامي وحزب الفضيلة اللذين كان ينتمي لهما الكثير من مترشحي حزب العدالة.

والاهم من ذلك أكد الحزب على ابتعاده عن فكرة الدولة الإسلامية بل دعا إلى حرية العقيدة في ظل ديمقراطية حرة اقرب للمبادئ الليبرالية الأوروبية.[22]

واستنادا إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها وزير الخارجية التركي آنذاك داوود اوغلو، حدد مقاربة فريدة تمزج بين الوضع الداخلي الذي يشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والتوجه الخارجي بوضعه تصورا جغرافيا جديدا احدث من خلاله قطيعة مع التصور التقليدي المبني على تحييد الدول المجاورة، وقد سمحت هذه النظرة بتحرير السياسة الخارجية التركية من أغلال الاعتبارات الداخلية.[23]

وبناء على ذلك فان الرؤية الجديدة التي تقوم على إعادة صياغة مجموعة الأهداف التي تحدد التفاعلات في السياسة الخارجية.

1 – **إعادة صياغة الأمن القومي**؛ والذي اعتبر انه حماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري والكيان الوطني، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وهكذا تتطلب سياسات الأمن القومي من السياسة الخارجية العمل على تحقيق التحالف مع الغرب والتفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد التوسعية، وأخيرا بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة.[24]

2 – **التكامل الداخلي**: يتعلق الأمر بسياسات الداخل والقدرة على مواجهة ما يفترض انه مصادر تهديد داخلية سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي آو الدولاتي. ويتمحور

هدف السياسة الخارجية حول وحدة الدولة إزاء الانقسامات (الحركة الكردية) أو نزاعات أخرى. (25)

3- **المكانة/ الدولة النموذج**: إذ تعتبر من أهم أهداف السياسة التركية لتحقيق البناء السياسي والحداثي، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة وجسر يصل بين عالمين (الشرق والغرب) فهي رسالة مزدوجة موجهة أولا إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كبديل مقترح لنظم سياسية ودولاتية فاشلة ومتأخرة. (26)

4- **تأمين الموارد والإمكانيات**: تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي تتمثل في القيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية والواردات بشروط. فمثلا التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو تأتى منها تسهيلات ومساعدات مختلفة والتحالفات ذات الطابع الأمني مع إسرائيل والتفاعلات الإقليمية مثل العلاقات مع سوريا ودول الخليج بهدف الحصول على تسهيلات ومساعدات نفطية. (27)

و ارتكزت العثمانية الجديدة على خمسة رؤى إستراتيجية حاكمة للسياسة الخارجية التركية وهي كالآتي :

1- القوة الناعمة فهي معادل موضوعي تسعى من خلاله تحقيق ما تريده دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية اوالتهديد. (28)

2- الاحتواء: هو إستراتيجية تركيا لمواجهة عوامل التهديد الداخلية منها والخارجية، وهو فاعلية دفاعية تقوم بكل ما هو ممكن من اجل الحفاظ على ما يعد مصالح تركية بالمطلق.

3- من تصدير ألازمات إلى تصغيرها أو من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية قدرة استثنائية على المناورة. (29)

4- سياسة خارجية متعددة الأبعاد: وهي مقاربة متكاملة ترتكز على مبدأ أن العلاقات بين جميع الفاعلين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض. فحسب أوغلو تركيا تبني سياستها الخارجية على أولويات ثابتة لقضايا متنوعة، فمن الاستقرار في القوقاز إلى السلام في الشرق الأوسط إلى تنمية البلقان. ولا يجب النظر إلى أي خيار بديل عن الآخر. (30)

5- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، فبعد أن كانت تركيا دولة الجبهة أي دولة تواجه صراعات مستمرة إلى أن انضمت إلى حلف شمال الأطلسي فأصبحت دولة جناح وبعد انتهاء الحرب الباردة أشار هنتغتون في كتابه أن تركيا أصبحت دولة طرفية، أي دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب والشرق من جهتين وانتقلت إلى دولة المركز، حيث توجد في قلب منطقة «افرواسيا» خاصة أنها «دولة التأثير التاريخي والثقافي وحتى الجغرافي».[31]

أثر «الأدوار» في السياسة الخارجية التركية :

إن تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة يتطلب ان تحدد الوحدة طبيعة موقفها في هذا النسق والوظائف الرئيسية للوحدة أو ما يعبر عنه ب» الدور» الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي.

كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة للنخب، وعلى رأسها: هوية هذه المجتمعات والقيم السائدة لدى الأفراد وخصائصها القومية من الإيديولوجيات والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالدور عبارة عن موقف واتجاه سياسي.[32]

وبقدر ما تنشط الدولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، وقد تكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي.[33]

أما عن واقع ادوار السياسة الخارجية وتفاعلها بشكل مستمر فان السياسة الخارجية أدت أدوارا تأسيسية عام 2001 من واقع ان لتركيا عمقين تاريخي وجغرافي استراتيجي. فالعالم العربي والإسلامي من جهة والمحيط الجغرافي الاستراتيجي المتمثل في القوقاز والبحر الأسود والبلقان، الذي كان جزءا لا يتجزأ من الكتل الشيوعية من جهة أخرى.[34]

وعليه فان السياسة الخارجية تتحدد من خلال ثلاثة ادوار، العقيدة الأمنية ودور الموازن الإقليمي ودور الوسيط.

أولا: القاعدة الأمنية: التي تحولت من الاعتراف بضرورة الأمن لأنه أساس تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية وامن الطاقة والسوق والتجارة، إلى الاستجابة الجدية لتلك الضرورة بالمساعدة في احتواء مصادر التهديد القائمة أو المحتملة سواء الخارجية أم الداخلية.[35]

وقد سعى الاعتراك من خلال دور الوجود الأمني أن :

1- يكون لها تواجدا امنيا واستراتيجيا وليس موقع إسناد لوجيستي أو أداة سياسية وعسكرية طيعة بيد الغرب.

2- أن تكون القاعدة الأمنية في تركيا تمثل المركز الأمني أي تحمل من العتاد العسكري والأسلحة الإستراتيجية والرؤوس النووية للولايات المتحدة في تركيا.

ويظهر النشاط التركي في تحديد جملة قرارات مختلفة على مستوى اتخاذ أي قرار امني وعسكري. ففي فيفري 1998 لم توافق الحكومة التركية على استخدام قاعدة انجرليك في الأعمال العسكرية لإجبار العراق على قبول فريق التفتيش الدولي، كما أن البرلمان التركي لم يوافق على استخدام موسع للقواعد الأطلسية في العمليات العسكرية لاحتلال العراق، وقد ايد انقرة في ذلك عدد من الدول الأوروبية.(36)

ومثال آخر يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت في ديسمبر 2005 بتجهيز اقامة قواعد استطلاع ورادارات على الحدود السورية التركية بهدف التجسس وتغطية منطقة المشرق العربي ودول الخليج.(37)

وفي نفس السياق،فقد وافق اردوغان على نشر الذرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي على الأراضي التركية حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار استراتيجي خطير نظرا لأنه موجه ضد دول المنطقة ولاسيما ايران التي وصفته بالتهديد الخطير للتوازنات العسكرية والأمنية في المنطقة.

إلى ذلك موقف متردد أخر اثر المشاركة التركية المحتشمة في التدخل مع الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي خاصة وان تركيا امتنعت عن القيام بدور فاعل في هذه الأزمة.(38)

كما أن التحالف الدولي بقيادة أمريكية وتواجد القاعدة الأمنية الإستراتيجية في تركيا ضد عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام -داعش- خلق لتركيا تألقا عسكريا واستراتيجيا على الساحة الدولية.

والأهم في هذا كله هو الدور التركي في الأزمة السورية خاصة وان هناك عاملين تسعى الى تحقيقهما الحكومة التركية.

أ- إزاحة نظام بشار الأسد بكافة الطرق خاصة وان تركيا تدعم المعارضة السورية بشقيها السياسي او العسكري (الجيش السوري الحر) وتدعم حركة الإخوان المسلمين السورية كما تقدم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية ومساعدات تقنية ولوجستية وذخائر وقذائف متطورة.

ب: تنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولة مستقلة في شمال سوريا وذلك في ما يطلق عليه الأكراد «كردستان الغربية»، إضافة إلى الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري وعليه تسعى تركيا إلى منع حدوث أي نشاط أو تحرك لتحقيق طموحات الأكراد وحزب العمال الكردستاني.[39]

ثانيا : دور الموازن الإقليمي :

تبدو السياسة التركية محكومة بقوة التجاذب والتنافر الحاصل بينها وبين الفاعلين الدوليين الآخرين، بسبب التفاوت في القوة والمكانة. وهذا ما يولد إعادة التوازن من خلال أفعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها وإغراضها وفاعليتها.

ومن ثم كان على السياسة الخارجية التركية أن تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من اجل تهيئة الظروف والمساعدة في جعله متوازنا، لأن التوازن يعني الاستقرار في ما يعني الاختلال عدم الاستقرار.[40]

وخير أمثلة على ذلك دور الموازن النسبي في علاقات تركيا مع كل من العراق وايران، فهي لم تدخل كطرف في النزاع وكانت إلى جانب العراق إلا أنها كانت تفتح قنوات الاتصال لإيران، فاستطاعت «تجاوز» هواجس وشكوك كل طرف إلى درجة أصبح كل منها يعمل على استمرار دورها وربما تحفيزها على مزيد من التعاون.

كما قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية، واتضح ذلك في الخطاب السياسي التركي. فقد عبر رئيس الوزراء وقتئذ طيب رجب اردوغان عن ذلك بقوله: «نتابع علاقاتنا بإسرائيل على أساس المصلحة المشتركة وبشكل ويساهم في مساعي السلام والاستقرار بينما العلاقات السورية التركية مبنية على الروابط الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية بين الشعبين وهي تتطور باستمرار..».

وقد بدا ان قيام تركيا بدور الوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين هو نوع من قبول هذا الدور الذي اعتبر متوازنا في مسار مفاوضات التسوية السياسية.[41]

وعلى ضوء دور الموازن الإقليمي بمنطق المساومة وعند اندلاع الحرب في العراق في مارس 2003 وقفت تركيا الى جانب الولايات المتحدة حيث شاركت بنحو 14 قاعدة أمريكية وأطلسية على أراضيها.

وكانت شروط تركيا لدخول الحرب إلى جانب التحالف الدولي ضد العراق بلغة المساومة كما يلي:

- التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق

- السماح بدخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية لمسافة 75 كيلومترا وان تحصل على 10٪ من النفط العراقي.

- تبقى كل من الموصل وكركوك خاليتان من أي قوات سوى عدد محدود من الأمريكيين.

وهنا تبرز لغة المساومة وتحقيق اكبر قدر من المصلحة بأقل الأضرار ودون خسارة أي طرف.[42]

كما أدت تركيا دور الموازن بل أدوارا معقدة في العراق فهي توازن بين «العرب السنة» و«العرب الشيعة» والتركمان أمام الأكراد وعرب العراق أمام أكراده. وتوازن بالنسبة للدولة العراقية ودور ايران ودولا أخرى في العراق، وان يكن ذلك اقل فاعلية حتى الآن أو أن فاعليته جهوية خاصة في ما يتعلق بوحدة العراق وضبط تطور اكراده اكثر منها طبيعة الدولة والتوازنات الداخلية فيها.[43]

ثالثا : دور الوسيط :

مفهوم الوسيط هو نتاج الأفكار الإنسانية التي يفترض أن تتشكل من تضافر وتفاعل عوامل عدة من الفضاء الديني الإسلامي والتجارب الحضارية العالمية. ويحضر هذان العاملان بقوة في المجال التركي المعاصر.[44]

كما أن فكرة الوسيط تثير مفارقات عديدة،ذلك أنها تعني قدرة الطرف نفسه على أن يكون وسيطا في المنازعات والمنافسات الداخلية، واهتمام تركيا بدور الوسيط نتيجة لتطورات متزايدة في البيئة الداخلية، فضلا عن تطورات السياسة الخارجية، كما قد يكون الدور نوعا من استجابة سياسية وسلوكية لمأزق مركب يتعلق ب«هوية ممزقة» بين الشرق والغرب.[45]

وأدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، خاصة وان الدور التركي اعتمد كنموذج في طرح دورها كطرف ثالث وسيط في معالجة الخلافات الداخلية العربية، من خلال معالجة

الخلافات العربية الداخلية ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة.[46]

و ظهر دور الوسيط بوضوح عندما اعل أردوغان في 7 افريل 2011 عن وضع «خريطة طريق» لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور:

أ- وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها.

ب- تشكيل ممرات إنسانية آمنة تضمن تدفق المساعدات الإنسانية للجميع.

ج- إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف.[47]

دور الوسيط من خلال النشاط السياسي التركي وحركيته اتجاه الصراع بين الأطراف وتمكن ولو من باب القدرة على معالجة الأزمة وتوظيف هذا النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز هذا الدور لمواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.[48]

تركيا كانت حاضرة أيضا بدور الوسيط في القضية الفلسطينية، فبعد فوز حركة حماس في الانتخابات النيابية مطلع سنة 2006 استقبلت انقرة رئيس المكتب السياسي خالد مشعل وحاولت إدراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها من خلال التوفيق بينها وبين السلطة الفلسطينية.

وفي نفس السياق تندرج الوساطة التركية بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل عبر الاجتماع بين عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي عبد الله غول في نوفمبر 2007 في ما يشبه كامب ديفيد التركي والسماح حتى للرئيس الإسرائيلي والفلسطيني بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.[49]

موقف مشرف أخر لتركيا من خلال دور الوسيط في افغانستان. فمنذ إنشاء قوة «ايساف» -القوة الدولية للمساندة والأمن- والتي تعمل تحت مظلة الناتو في افغانستان منذ عام 2001 تشارك تركيا في هذه القوة بكتيبة من 1750 جندي موجودون في افغانستان في إطار حلف شمال الأطلسي.

هنا رفضت حكومة حزب العدالة والتنمية ان تشترك الكتيبة التركية في أي عمليات قتالية تستهدف حركة طالبان الإسلامية. وكان الدور التركي يسعى لتحقيق التهدئة والسعي من خلال العملية التفاوضية إلى إدماج حركة طالبان بالتوقف كذلك عن قصف باكستان بطائرات بدون طيار.

وعليه استضافت انقرة واسطنبول مسؤولين كبار افغان وباكستانيين في افريل 2007 وديسمبر 2008 وافريل 2009 وفيفري 2010 ونجحت الوساطة بين الأطراف إلى حد بعيد خاصة بعد رفض رئيس الوزراء التركي المطلب الأمريكي بإرسال المزيد من جنود الناتو إلى افغانستان.(50)

و في صورة أخرى تدخلت تركيا في محاولة وساطة بين الغرب وإيران في أزمة طهران النووية، حيث سعت انقرة إلى تسهيل مفاوضات مجموعة5+1عام 2006. كما ساعدت مع البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في ماي 2010، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة بالتعاون مع الأعضاء الأوروبيين داخل مجلس الأمن تحاول حشد التأييد الدولي لإصدار قرار بفرض عقوبات جديدة ضد طهران.

وأخيرا، فقد حاولت تركيا أيضا لعب دور الوسيط داخل العالم العربي نفسه ففي عام 2005 شجعت انقرة القيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات.

وفي عام 2008 دعمت سوريا والعراق عقب اتهام الأخيرة لدمشق بالتورط في تفجيرات بغداد في اوت 2009. ورغم ان هذه المحاولات كان لها تأثير محدود فإنها ترمز لحجم الدور الذي أصبحت تضطلع به تركيا داخل العالم العربي تحديدا.(51)

الخاتمة

و يبقى مدى بلورة رؤية للدور الذي يمكن أن تؤديه انقرة إقليميا في إعادة رسم صورة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط أكثر أهمية إذا كان يستند على القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وأكدت الثورات العربية أهمية تركيا «الدور» و«النموذج» بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن تركيا تمثل نموذجا لدول العالم الإسلامي والربيع العربي من شانه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع اطر إستراتيجية العثمانية الجديدة بشكل نهائي،إذ تتكامل تركيا بصورة أعمق من الدول العربية التي خضعت لسيطرة الإمبراطورية العثمانية.

فمن أهم الأدوات التي تطرحها العثمانية الجديدة لمرحلة ما بعد الربيع العربي، التأكيد على التحول الديمقراطي والتركيز على الدبلوماسية الناعمة بالتعاون على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بما يضمن تجسيد دور تركيا كقوة إقليمية كبرى.

أما تطبيق إستراتيجية تصفير المشكلات فقد أثبتت فشلها من خلال المواقف المتباينة بين الحياد والتردد وتبديل المواقف وطرح المبادرات وما اثبت ذلك الأزمة السورية تحديدا حيث جسدت انتهاء المبدأ الاستراتيجي التركي «تصفير المشكلات مع الجيران» وانه لا بد من التكيف والتوافق مع المتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وامنيا.(52)

و بالتالي فانه بمقدور تركيا القيام بتأثير ودور فعال بناء أكثر في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها اتخاذ موقف أكثر حيادية والتحكم في نشاطها الإقليمي وتحديد التحالفات والائتلافات التي تعتبر محددة بالولايات المتحدة ودول أوروبا الحليف الأوثق بالنسبة لتركيا مع التحفظ على مكانة المصلحة المشتركة. والتجارب الدولية خير دليل على السياسة التوافقية لهذا الدور الاستراتيجي التركي وفق المرابحة في المواقف السياسية الإستراتيجية.

الهوامش

1- فيروز احمد،«**صنع تركيا الحديثة**»،ترجمة: سلمان الرلسطي وحمدي الدوري، بغداد، بيت الحكمة 2000،ص221

2-احمد داوود اوغلو، «**العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**-» ترجمة،محمد جابر وطارق عبد الجليل، لبنان، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ص 93

3- محمد عبد العاطي واخرون، «**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**»، محمد نور الدين «السياسة الخارجية..اسس ومرتكزات»، لبنان،مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون 2010، ص133

4- يوسف ابراهيم الجهماني،»تركيا واسرائيل»،**ملفات تركية**، دمشق،دار حوران 1999،ص54

5- محمود سالم السمرائي،» المساومة في السياسة الخارجية التركية»،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، شتاء 2007، ص78

6- Ibrahim Tabet.''Histoire de la Turquie-de l'Altaï à l'Europe-'' Paris. l'Archipel 2007،331

7- Omar Gokselisyar، ''Analysis of Turkish-American foreign policy'' Turkish journal of international relations، volume1، number03، fall 2005، p23.

8- محمود سالم السمرائي، مرجع سابق، ص82

9- محمد عبد العاطي وآخرون، مرجع سابق، ص134

10- محمود سالم السامرائي، مرجع سابق،ص82

11- عقيل سعيد محفوض،«**السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية-التغيير**»،قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2002، ص 44

12-فيروز احمد،مرجع سابق، ص 282

13-رانية طاهر، «**الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**»،ص1 29/ 04/ 2015
http\\rouyaturkiyyah.com

14- فلاديمير دانيلوف، «الصراع السياسي في تركيا: الاحزاب السياسية والجيش» ترجمة: يوسف جهماني، **ملفات تركية**، دمشق، دار حوران 1999، ص 62

15- فيروز احمد،مصدر سابق، ص 384

16- فيروز احمد، نفس المرجع، ص 390

17- Ibrahim Tabet، ''Histoire de la Turquie de l'Altai à l'Europe'', Paris: l'archipel 2007، p339-350

18- Fuzan Turkmen ''The establishment in turkey a historical overview of it's socio-political role'' Istanbul: Galatasaray university, 2004 p114

19- Furzan Turkmen,ibid,p115

20- Ibrahim Tabet,opcit,p364-365

21- عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص55

22- راينر هيرمان، «**تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية** « ترجمة، علاء عادل، القاهرة، مركز المحروسة 2012، ص 122

23- Huseyn Latif, «la nouvelle politique extérieure de la Turquie «, les éditions CV mag, 1er édition، avril 2011, p42

24- عقيل سعيد محفوض «**السياسة الخارجية التركية: الابعاد العامة**» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. اكتوبر 2009، ص 177

25- عقيل سعيد محفوض، نفس المرجع، ص 78

26- Bernard Levis،''Why Turkey is the only Muslim democracy'' ,middle east quarterly, vol n 1, 1994, p38

27- عقيل سعيد محفوظ،» السياسة الخارجية»، مرجع سابق، ص181

28-ميشال نوفل، «**عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**»، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010،ص ص 84-85

29-عقيل سعيد محفوض،» السياسة الخارجية «مرجع سابق، ص 152-167

30- محمد نورالدين «**السياسة الخارجية..اسس ومرتكزات**»، مرجع سابق،ص138

31- محمد نورالدين،»**تركيا الصيغة والدور**»،بيروت،رياض الريس للكتب والنشر 2008،ص 220-221

32- Steven J.Camp bell « Role theory; foreign policy advisor and U.S foreign policy making,»usa, Departement of government in International Studies Association. February: 1999. pp 23-25

33-محمد السيد سليم، «**تحليل السياسة الخارجية**»، بيروت، دار الجبل،الطبعة الثانية، 2001ص 48-49

34- محمد نور الدين» تركيا الصيغة والدور»، مرجع سابق،ص 276

35-Pinar Bilgin» Securing turkey through western-oriented foreign policy», New perspectives on Turkey، n° 40-2009-p 122-125

36-عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية،مرجع سابق ص 115-118

37-نفس المرجع،ص 119

38- رانيا طاهر، مرجع سابق، ص4

39- Valeria Talbot ''Turkey in the regional turmoil: walking on a dangerous path". ISPI, n°274 november 2014, p2

40- عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 121

41- نفس المرجع، ص124

42- السامرائي، مرجع سابق، ص 89-90

43- عقيل سعيد محفوض، ص126

44- صموئيل هنتغتون،»**صدام الحضارات واعادة صنع النظام العالمي**»، ترجمة،طلعت الشايب، القاهرة، دار سطور، 1999، ص 126

45- نفس المرجع، ص 245

46-صلاح سالم،» اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الاقليمية «،**شؤون عربية**،عدد 145،ربيع 2011،ص 70.

47-رانيا طاهر، مرجع سابق، ص 7

48- خالد عبد العظيم،»العثمانية الجديدة -تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط « **السياسة الدولية**، العدد 187،جانفي 2012،المجلد 47،ص 25

49- محمد نور الدين، «السياسة الخارجية... اسس ومرتكزات»، مرجع سابق، ص 140

50- Didier billion " une nouvelle politique extérieure de la Turquie", institut de relations internationales et stratégiques -IRIS-Policy paper. paris 8: septembre2010 pp14-15

51- ناتالي توتشي، « ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط»، **السياسة الدولية**، العدد 182،اكتوبر 2010،المجلد 45،ص 102

52- ضياء اونيس، «تركيا والربيع العربي..معضلة الاخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية» **مجلة رؤية تركية**، ترجمة، هاجر ابو زيد، المجلد 1،العدد 3/ 2012،ص 15